جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم أثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي

(دراسة حالة الجزائر)

Evaluation of the impact of migrant remittances through commercial banks on economic growth (Algeria case study)

من إعداد الطالبين:

صافة حمزة

بن حمو فتحي

تحت إشراف:

د. نادي مفيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

مغتات صابرينة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غليزان	رئيسا
نادي مفيدة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غليزان	مشرفا
الحبيتري نبيلة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر والتقدير

نشكر الله العظيم الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، ونخص بذكر الأستاذة المشرفة: نادي مفيدة التي لم تبخل بتوجيهاتها ونصائحها التي كانت عونا وسندا في إتمام هذه المذكرة

نتوجه بالشكر الى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير على وجه العموم، والى أساتذة الشعبة والتخصص على وجه الخصوص

إهداء

الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير،

إلى من كان له الفضل الأول في بلوغي،

"والدي الحبيب"

إلى من وضعتني على طريق الحياة،

وراعتني حتى صرت كبيراً،

"أمي الغالية"

إلى من كان لهم أثر في حياتي،

"عائلتي والأصدقاء"

إلى جميع الأساتذة الكرام

حمزة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين،
إلى العائلة الكريمة،
إلى كل من ساعدني من قريب
وبعيد في هذا العمل المتواضع،
أهديكم تحياتي

فتحي

ملخص

تعتبر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية من المصادر المالية الرئيسية التي تساهم في دعم الاقتصادات المستلمة وتعزز نموها الاقتصادي، أين تكمن مشكلة دراستنا، حيث سعينا إلى تقييم أثر هذه التحويلات على النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما، وفي إطار ذلك إتبعنا منهج وصفي في الجانب النظري، ذلك لتحديد المعطيات النظرية وشرحها، اما من ناحية الجانب التطبيقي قمنا بإستعمال الطرق القياسية والإحصائية اللازمة لدراسة أثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي، حيث إستعرضنا في الجزء النظري من الدراسة الأدبيات المتعلقة بتحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي و فهم آليات التحويلات المالية وقنواتها،في نهاية الفصل إكتشفنا ارتباط النمو الاقتصادي بتحويلات المهاجرين على نحوين أولهما إرتباط مباشرة وغير مباشر، أما في الجزء التطبيقي من الدراسة قمنا بتقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من عام 1992 إلى عام 2020، قمنا بتحليل السلاسل الزمنية للتحويلات المالية والنمو الاقتصادي لفهم التغيرات التي حدثت على طول زمن الدراسة ومحاولة تفسيرها، كما تم صياغة نموذج تقديري باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمعرفة طبيعة ومدى تأثير التحويلات على النمو الاقتصاد، حيث تبين من الدراسة التطبيقية وجود أثر معنوي موجب للتحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية للمهاجرين، النمو الاقتصادي، الجزائر، الناتج المحلي الخام.

Abstract

Migrant remittances through commercial banks are considered as major financial sources that contribute to supporting recipient economies and enhancing their economic growth. The problem of our study lies in our attempt to evaluate the impact of these remittances on economic growth and analyze the relationship between them. In this context, we followed a descriptive approach in the theoretical aspect to identify and explain the theoretical foundations. On the practical side, we employed necessary standard and statistical methods to study the impact of migrant remittances through commercial banks on economic growth. In the theoretical part of the study, we reviewed the literature related to migrant remittances, economic growth, and understood the mechanisms and channels of financial transfers. At the end of the chapter, we discovered a two-way relationship between economic growth and migrant remittances: direct and indirect correlations. In the applied part of the study, we evaluated the impact of financial remittances through commercial banks on economic growth in Algeria from 1992 to 2020. We analyzed the time series of financial transfers and economic growth to understand the changes that occurred over the study period and attempt to explain them. Additionally, we formulated an estimation model using the least squares method to determine the nature and extent of the impact of remittances on economic growth. The empirical study revealed a significant positive effect of migrant remittances on economic growth in Algeria.

Keywords: Migrant financial remittances, economic growth, Algeria, gross domestic product

شكر والتقدير.....أ
إهداء.....ب
الملخص.....د
فهرس المحتويات.....و
فهرس الجداول والأشكال.....ط
الفصل الأول: مقدمة عامة.....9
1. تمهيد.....2
2. طرح الإشكالية.....3
3. أسئلة البحث.....3
4. فرضيات الدراسة.....3
5. أهداف الدراسة.....3
6. أهمية الدراسة.....3
7. مبررات اختيار الموضوع.....3
8. حدود الدراسة.....4
9. منهج الدراسة.....4
10. محددات الدراسة.....4
الفصل الثاني.....5
1. تمهيد 6
2. الإطار النظري لتحويلات المهاجرين 6
1.2مدخل عام للهجرة.....6
2.2 تعريف ومصادر التحويلات المالية للمهاجرين.....7
3.2محددات تحويلات المهاجرين.....8
4.2قنوات وآليات التحويل.....10
3. الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.....14
1.3مدخل للنمو الاقتصادي.....13
2.3نظريات النمو الاقتصادي.....14
3.3محددات النمو الاقتصادي.....16
4. العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي 18

1.4 علاقة غير مباشرة 18
2.4 علاقة مباشرة 18
5 الدراسات السابقة وتمييز الدراسة 19
1.5 الدراسات السابقة 19
2.5 تمييز الدراسة 21
7 خلاصة الفصل 21
الفصل الثالث 22
1 تمهيد 23
2 منهجية وأدوات الدراسة 23
1.2مجتمع الدراسة 23
2.2أنواع المتغيرات 23
3.2أدوات الدراسة الإحصائية 23
3 نتائج الدراسة 24
1.3الإحصاء الوصفي للمتغيرات 24
2.3تقدير نموذج الإنحدار 27
3.3تقييم النموذج المقدر 29
4 إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج 31
5 خلاصة الفصل 31
الفصل الرابع 32
1 الخاتمة 33
2 نتائج الدراسة 33
3 مقترحات الدراسة 34
4 آفاق الدراسة 34
قائمة المراجع 35
المـــلاحق 38

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(1.3)	تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة(1992–2020)	24
الجدول (2.3)	تطور تحويلات المهاجرين في الجزائر في الفترة(1992–2020)	25
الجدول (3.3)	الخصائص لإحصائية للمتغيرين PIB وTR	26
الجدول (4.3)	تقدير النموذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى(OLS)	27
الجدول (5.3)	نتائج إختبار ثبات التباين (ARCH)	29
الجدول (6.3)	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي (Breusch–Godfrey LM test)	30

فهرس الاشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1.3)	منحنى بياني لتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة(1992–2020)	24
الشكل (2.3)	منحنى بياني لتطور تحويلات المهاجرين في الجزائر للفترة(1992–2020)	26
الشكل (3.3)	نتائج إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	29
الشكل(4.3)	نتائج إختبار CUSUM	30

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

تعتبر الهجرة من الظواهر المعروفة في حياة السكان، بسبب حاجة الفرد المستمرة في البحث عن مستوى معيشي أفضل، وكغيرها من الظواهر الأخرى لفتت انتباه الباحثين، حيث أصبح موضوع الهجرة الدولية من إهتمامات العديد من الدول لما يحمله من أثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية خاصة على دول الأصل.

وتعد تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية أحد أهم المصادر المالية التي تساهم في دعم إقتصادات الدول المتلقية، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في تلك البلدان وذلك في ظل تزايد أعداد المهاجرين حول العالم، وتعتبر البنوك التجارية من أهم الجهات التي تشارك في عمليات تحويل الأموال للمهاجرين، إذ تلعب دورا مهما في تسهيل هذه العملية وتحسينها، وكذا تحقيق أقصى فوائد اقتصادية منها.

ويبقى أثرها الإقتصادي من أكثر ما يجذب الباحثين إليها، ذلك لإمكانية ربط الهجرة الدولية و التحويلات الناجمة عنها بالتنمية الإقتصادية في دول الأصل، حيث تظهر أهمية هذه التحويلات في دول الأصل عبر المبالغ المالية التي يقومون بتحويلها نحو أوطانهم الأصلية، خاصة وأنها بلغت رسميا سنة 2021 حدود 589 مليار دولار بإرتفاع قدر بـ7.3% عن سنة2020 مع توقعات بزيادة نموها مستقبلا، يمكن إعتبار التحويلات التي يقوم بها المهاجرون أحد أهم مصادر إيرادات للعملة الأجنبية، بسبب توجهها لأن تكون أكثر التدفقات المالية إستقرارا ومقاومة للتقلبات الدورية، حيث ظهر ذلك في الركود العالمي الحاد الناتج عن تفشي جائحة كورونا(COVID-19) أين سجل إنخفاض يعتبر طفيف الحجم لم يتجاوز حدود 1.7%.

وفي ظل سعي الدول النامية الى تحقيق النمو الإقتصادي وكذا التنمية، فهي ملزمة بالبحث عن مصادر كافية للتمويل داخلية كانت او خارجية، ومع إرتفاع عدد المهاجرين وتصاعد حجم تحويلاتهم المالية، والتي تمثل ما يمكن وصفه بمصدر هام للعملة الصعبة، خاصة وأن معظم الدول المصدرة للعمالة تعاني من نقص رؤوس الأموال، مما يقف في وجه عجلة التنمية الإقتصادية، تبنت حكومة الجزائر سياسات تولي أهمية لليد العاملة المهاجرة بهدف إشراكها في عملية التنمية المحلية، بتسهيل عملية الإستثمار وإجراءاتها لهذه الفئة،

وهذا ما يتجلى في قانون الإستثمار المؤرخ في جويلية 2022، حيث تعتبر الجزائر من أكبر الدول المصدرة للمهاجرين نحو الدول الأوروبية.

2. طرح الإشكالية

- ما تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3. أسئلة البحث

- ما دور تحويلات المهاجرين المالية في المساهمة بتنشيط الاقتصاد؟
- ما طبيعة المتغيرات التي تتحكم في تحويلات المهاجرين؟
- ما أثر تحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الخام؟

4. فرضيات الدراسة

- يوجد أثر ذات دلالة معنوية موجب لتحويلات المالية للمهاجرين على الناتج المحلي الخام في الجزائر؛
- تلعب تحويلات المهاجرين دورا هاما في المساهمة في النمو الاقتصادي؛
- يخضع حجم تحويلات المهاجرين للوضعية الاقتصادية للبلاد.

5. أهداف الدراسة

- إبراز أهمية تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- إبراز دور البنوك التجارية في تسهيل عملية تحويل الأموال؛
- دراسة أثر حجم التحويلات المالية على الناتج المحلي الإجمالي.

6. أهمية الدراسة

- إبراز تحويلات المهاجرين كوسيلة لتنشيط الاقتصاد المحلي في الجزائر؛
- التعريف بأهمية المستثمرين المهاجرين في دعم النمو الإقتصادي.

7. مبررات اختيار الموضوع

توجد العديد من المبررات التي دعتنا للإهتمام بدراسة أثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الإقتصادي، حيث تعد تحويلات المهاجرين المالية من المصادر الهامة لتمويل العديد من الأنشطة الإقتصادية، ولذلك فإن دراسة أثر هذه التحويلات على النمو الإقتصادي تعد مهمة جدًا لتحسين

الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، كما يساعد على فهم العوامل المؤثرة في عملية التنمية وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيزها وتحسين أثرها، مما يساهم في تطوير المنهجيات والنظريات الإقتصادية.

كما لاحظنا حاجة المجتمع الإقتصادي إلى دراسات أكثر تفصيلًا في هذا الموضوع، حيث تحتاج الحكومات والمؤسسات المالية والبنوك المركزية والمجتمع الدولي إلى تحليل أثر هذه التحويلات على الإقتصادات الوطنية والعالمية وإتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة منها.

8. حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: قمنا بالإعتماد في الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من1992 الى 2020 لتوفر المعطيات لدينا عن هذه الفترة.
- الحدود المكانية: إقتصرنا في الدراسة جغرافيا على دولة الجزائر.

9. منهج الدراسة

لمعالجة الموضوع قمنا بإتباع منهج وصفي في الجانب النظري، ذلك لتحديد المعطيات النظرية وشرحها، أما من ناحية الجانب التطبيقي قمنا بإستعمال الطرق القياسية والإحصائية اللازمة لدراسة أثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي، حيث تم ذلك عبر تطبيق النموذج القياسي عبر برنامج EVIEWS

10. محددات الدراسة

في إطار بحثنا واجهنا عدة صعوبات، حيث واجهنا مشكلة في الحصول على بيانات كافية لدراسة الموضوع بشكل شامل، أين كان هدفنا في بادئ الأمر دراسة حجم الإستثمارات للمهاجرين ومقارنتها بالناتج المحلي الخام، ولكن لم نتمكن من الوصول إلى معلومات كافية وموثوقة بسبب تحفظ الجهات المعنية على المعلومات.

كما واجهنا صعوبة في تحليل الظاهرة إقتصاديًا إذ يعتمد تحليل هذا الموضوع بشكل أساسي على عوامل خارجة عن نطاق الإقتصاد، وتتضمن تلك العوامل المشاعر والتوقعات التي يمكن أن تؤثر على قرارات الإستثمار والإنفاق، وبالتالي صعب تحليل تلك العوامل والتنبأ بتأثيرها الإقتصادي مستقبلا.

إن هذه الصعوبات المذكورة تشكل تحديًا حقيقيًا في بحثنا، وتستدعي جهودا إضافية للتغلب عليها وتحقيق أهدافنا في الدراسة بصورة أكثر دقة وشمولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري لتحويلات المهاجرين والنمو الإقتصادي

1. تمهيد

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مصدرًا هامًا للدخل القومي في العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، ومن المهم تقييم أثر هذه التحويلات على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث إنها قد تسهم في تعزيزه من خلال زيادة الاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة، ويمكن أيضًا أن تتسبب في تفاقم عجز الميزانية وتأثير سلبي على سعر الصرف.

ما يتطلب تقييم أثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر لتحليل التأثيرات الاقتصادية والمالية لهذه التحويلات، لكن أولا لابد من التعرف على التحويلات المالية والنمو الاقتصادي، تعريفهما خصائصهما والمحددات بالإضافة الى العلاقة التي تجمع بينهما، وفي إطار ذلك قمنا بصياغة هذا الفصل بهدف الإحاطة بالموضوع من الناحية النظرية.

2. الإطار النظري لتحويلات المهاجرين

1.2 مدخل عام للهجرة

أولا: تعريف الهجرة

جاء مصطلح هجرة لغة من "الهجرة"، ومفرداتها "هجراً" و"هجرانا" أي القطع، وعليه فإن كلمة "هجرة" تنم عن الهجر والإبتعاد، وتسمى التهاجر وهو الخروج من أرض الى أخرى (إستيتية، 2013).

شخص قاموس "وبستر" الجديد ثلاث معايير للفعل Migrate يمكن إستخلاصا في (إستيتية، 2013):

- الانتقال من مكان الى أخر؛
- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ الى أخر؛
- ينتقل او يحول To Transfer.

من جهة أخرى عرفها الدكتور إبراهيم أحمد سعيد انها أحد المؤثرات في حركة السكان، الولادات والوفيات، وعبر عنها بالحركة السكانية والمكانية للسكان، إذ اعتبرها أي حركة للسكان من مكان لأخر ضمن الإقليم أو خارجه، بشرط أن يكون القرار فيها للفرد (سعيد، 1997).

وعليه يمكننا إستخلاص أن الهجرة هي عملية انتقال السكان من مكان إلى آخر، بصفة دائمة أو مؤقتة، داخل إقليم معين أو خارجه، على أن يكون هذا الانتقال بقرار من الفرد المهاجر، وذلك بحثا عن فرص أفضل للعيش.

ثانيا: أنواع الهجرة

ويمكن التعرف عليها حسب ثلاث معايير هي (إستيتية، 2013):

I. **حسب الإرادة:** وهي نوعان هجرة إرادية وإجبارية.

- **الهجرة الإرادية:** حيث تكون بمحض الإرادة وبدون ضغط أو إجبار رسمي، أو ترحيل خشية كارثة طبيعية، حيث يكون القرار فيها للفرد؛
- **الهجرة الإجبارية:** وتكون خارجة عن نطاق إرادة الفرد ورغباته، حيث تكون هناك ظاهرة أو قوى ما تدفع الأفراد والجماعات إلى النزوح نحو أوطان أخرى، وتختلف هذه الظروف بين اقتصادية (الفقر، إنخفاض المستوى المعيشي وقلة فرص العمل)، أو سياسية (حروب، ترحيل قصري)، أو طبيعية (كوارث، تصحر).

II. **حسب المدة:** تنقسم إلى:

- **هجرة دائمة:** وتتمثل في الإنتقال من محل الإقامة في قطر معين الى قطر أخر، مع التغيير الكامل لظروف الحياة، حيث يترك المهاجر هنا محل إقامته الأصلي نهائيا؛
- **الهجرة المؤقتة:** وهو مغادرة المهاجر لموطنه الأصلي غالبا للعمل فترة من الزمن في دولة أخرى، على أن يعود لدولته مرة أخرى بعد تكوين ما يساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم قبل الهجرة.

III. **حسب المكان:** تتمثل في:

- **الهجرة الداخلية:** وتشير الى عملية انتقال الجماعات أو الأفراد من قطر الى لأخر داخل حدود البلد؛
- **الهجرة الخارجية:** وهي إنتقال السكان من دولة لأخرى، أي انها تتعدى حدود الدولة الجغرافية، يجدر بنا الإشارة أنها توصف بـ "نقل دولي للموارد البشرية".

2.2تعريف ومصادر التحويلات المالية للمهاجرين

أولا: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين

توضيح مفهوم تحويلات المالية للمهاجرين يعتبر صعبًا بسبب تضارب الأراء في كيفية تصنيف هذه الأموال في ميزانياتها، فمثلاً تقوم بعض الدول المستقبلة بتضمين هذه الأموال في عوائد السياحة، بينما تضمها

دول أخرى ضمن الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتختلف إحصائيات الصندوق النقد الدولي عن البيانات التي تعلنها الدول المستقبلة بسبب عدم اتفاق الدول على تحديد البلد الأصلي للمهاجر الذي اكتسب جنسية البلد المستقبل له، وهذا عادة ما يحدث في بلدان المغرب العربي، حيث يحمل بعض المهاجرين جنسيتهم الفرنسية، وبالتالي يتم تصنيفهم على أنهم ينتمون إلى الدول التي تمثلها الجنسية الفرنسية بدلاً من بلد المنشأ الأصلي للمهاجر (بلميمون، 2015).

من جهة أخرى تعرّفها المنظمة الدولية للهجرة بأنّها تحويلات نقدية يقوم المهاجرون بإرسالها إلى بلد المنشأ، والتي يطلق عليها أيضاً تدفقات مالية مرتبطة بالهجرة، وتشمل هذه المدفوعات إما العملة المحلية لدولة الهجرة أو العملات الأجنبية، ويمكن تحويلها عبر قنوات رسمية أو غير رسمية للتحويل المالي (منال، 2021).

ومنه فإن التحويلات المالية للمهاجرين هي تلك التدفقات المالية التي يقوم المهاجرون بإرسالها إلى بلد المنشأ، إما بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية، بطرق التحويل الرسمية والغير رسمية.

ثانيا: مصادر التحويلات المالية للمهاجرين

يمكن تعريفها وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أنها ثلاث أصناف متمثلة في (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2006)

- **تحويلات جارية خاصة:** تتضمن السلع والأصول المالية التي يرسلها المهاجرون والعاملون المقيمون خارج الدولة لأشخاص في دولهم الأصل، وذلك لفترة سنة أو أكثر؛
- **تعويضات العاملين:** وهي تحويلات لعاملين متحصل عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة في دولهم الأصل (أي أنهم غير مقيمين في دول المهجر)، وتدخل في تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات؛
- **تحويلات المهاجرين** :وهي صافي الأصول المالية والعينية التي يقوم المهاجرون بتحويلها عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء فترة إقامتهم في بلدان المضيفين لمدة عام على الأقل، وتشكل هذه التحويلات جزءًا من الحساب الرأسمالي والتحويلات الرأسمالية.

3.2 محددات تحويلات المهاجرين

تختلف الأسباب التي قد تدفع بالمهاجر إلى تحويل بعض من أمواله الى بلده الأصل بين أسباب متعلقة به كشخص، أو جماعة مرتبطة بأفراد أسرته المتواجدين في موطنه الأصل، حيث تجمع معظم الدراسات في حصر هذه الأسباب فيما يلي:

- **الإيثار**: ويعد من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المهاجر في تحويل أمواله إلى بلده الأصلي، إذ يتحمّل المهاجر مسؤولية رعاية أسرته التي تعيش في البلد الأصلي، ويعتبر رفاهيتهم هي رفاهيته أيضًا، حيث يمكنهم استخدام الأموال المحولة لتلبية احتياجاتهم اليومية، وتحقيق رضاهم (بلميمون، 2015)؛
- **المصلحة الذاتية**: ويهدف المهاجر هنا إلى ضمان تواجد جزء من أمواله في مكان آمن، ويتم ذلك عادة عن طريق تحويل جزء من أمواله إلى بلده الأصلي، وعادة ما توجه هذه التحويلات المالية للإستثمار في العقارات، الأصول المالية أو المشاريع الإستثمارية الخاصة التي يديرها أفراد العائلة في البلد الأصلي، حيث يرى المهاجرون أن ذلك يضمن لهم الأمن المالي ويزيد من فرص تحقيق العوائد المالية (بوطالبي و بن سعيد، 2017)؛
- **الفائدة الشخصية (الأنانية)**: يعتمد هذا المحدد على المصالح الشخصية للمهاجر، حيث يقوم بتحويل الأموال إلى أسرته من أجل الحفاظ على مكانته داخل الأسرة وعدم إقصاءه من الميراث، كما يمكن أن تكون هذه التحويلات لهدف ما شخصي كصيانة الممتلكات الزراعية أو المصانع التي يمتلكها، وذلك بتعاون عائلته في الحفاظ على هذه الممتلكات (بلميمون، 2015)؛
- **الادخار**: تشير بعض الدراسات إلى أن المهاجر يميل في العادة إلى تحويل جزء من دخله إلى بلده الأصلي لإدخاره، حيث يعتبر المهاجر في هذه الحالة، منفعته ليست في إستهلاكه للأموال في بلد المقصد، بل في قدرته على الإدخار، ويلاحظ أن سلوك المهاجر في الإدخار يتوافق عادةً مع فترة إقامته في الخارج، حيث يرتفع معدل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة، بينما يتلاشى تدريجيا مع زيادة مدة بقائه في الخارج، ويتوقف نهائيا عندما يقطع المهاجر تواصله مع بلده الأصل (بوطالبي و بن سعيد، 2017).
- **الاستثمار في البلد الأصلي**: حيث يلعب دورًا رئيسيًا في تحديد حجم وتوقيت التحويلات المالية، إذ يمكن للأفراد المهاجرين توجيه مدخراتهم إلى إستثمارات إقتصادية في بلدهم الأصلي التي تتيح مردودًا أعلى مما يمكن تحقيقه في البلد المستقبل لهم (بلميمون، 2015).

4.2 قنوات وآليات التحويل

أولا: قنوات التحويل

من أجل تحويل أموال المهاجرين من دول الاستقبال الى دولهم الأصلية يلجؤون الى مجموعة من القنوات تنقسم الى رسمية وغير رسمية نذكر منها:

I. **القنوات الرسمية:** وهي كل الجهات المسخرة من قبل الحكومة، ويمكن حصرها في:

- **البنوك المصرفية:** ينحصر هذا النوع في دور البنك كوسيط بين المرسل والمرسل إليه، بإشتراط وجود حساب بنكي جاري في كل من البلد المستقبل للمرسل والبلد الأصلي للمرسل إليه مع إقتطاع نسبي من المبلغ المحول، ويمكن أن تتم هذه التحويلات إلكترونياً إذا كان للمرسل إليه بطاقة إئتمان، حيث يمكنه سحب الأموال من أحد نقاط السحب (بلميمون، 2015)؛
- **الشبكات البريدية:** يمكننا القول أن البريد والشبكات البريدية تعد من أهم القنوات الرسمية لتحويل الأموال، ذلك أنها منخفضة التكاليف مقارنة بسابقتها، يشرف الإتحاد البريدي العالمي على هذه الشبكة ويعمل على توسيع إتصالاتها مع مؤسسات البريد في جميع أنحاء العالم، قد تطورت هذه الشبكات بفعل التكنولوجيا الحديثة، حيث نجد نوعان من قنوات التحويل، التقليدية وتتطلب من المستلم الإنتظار حتى يصل الإيصال الذي يؤكد وصول الأموال إلى المكان المحدد في البريد، ويمكن أن تستغرق هذه الطريقة أيامًا أو حتى شهورًا، والطريقة الثانية التي تعتمد على شبكة الهواتف المحمولة، حيث لا تتجاوز مدة الانتظار 12 ساعة، ويكون تكلفتها أعلى بقليل من التحويل عن طريق البريد التقليدي، وقد ظهر هذا النوع من التحويلات في بداية عام 2007 (بلميمون، 2015)؛
- **شركات التحويل العالمية:** وظهرت بسبب زيادة معدلات تحويل الأموال من المهاجرين، وهي عبارة عن مؤسسات عالمية غير بنكية حصلت على تراخيص لتقديم خدمات التحويل، وذلك بتكلفة أقل من البنوك، حيث لا تلزم كل من المرسل والمستلم الحصول على حساب بنكي، بل تتطلب عملية التحويل عبرها وثائق تثبت هوية المرسل والمستلم فقط، ظهرت هذه المؤسسات كسياسة لتقليل القنوات الغير الرسمية من جهة، ولتمكين الدول المستقبلة للمهاجرين من الاستفادة من تحويلاتهم من جهة أخرى (بلميمون، 2015)؛

- **البورصات**: حيث عرضت معظم البورصات خدمات مالية جديدة، كتحويل أموال المهاجرين إلى أسهم في بلدانهم الأصلية، كما هناك أيضا قنوات صغيرة للتحويل المالي، وهي مؤسسات تعمل كوسيط ثانوي في عملية التحويل، حيث يلجأ المهاجر إليها لوضع أموالها وتقوم هذه المؤسسات بالتعامل مع الشركات المتخصصة في تحويل الأموال، مع الحصول على نسبة من الأموال المحولة من المرسل إلى المستلم (بلميمون، 2015).

II. **القنوات الغير رسمية**: وتتمثل في:

- **وكلاء الحوالات**: وهي وصف لنوع من تجار العملات الصعبة غير القانونين، في حين تمثل الحوالة نظاماً غير رسمي لتحويل الأموال يعتمد على شبكة كبيرة من السماسرة، حيث تتمثل آلية عملها في دفع العميل مبلغاً مالياً إلى سمسار الحوالة ليقوم بتحويله لشخص آخر في الخارج، مع اتصال سمسار الحوالة بسمسار آخر في بلد المستلم ويعطيه تعليمات لإتمام التحويل، وتلقى هذه الطريقة رواجًا بسبب العمولة الزهيدة نسبيا (لطيف، 2011/2010)؛
- **التحويلات المالية المحمولة شخصيا**: وتكون عادة بنقل السلع والأموال مع الشخص نفسه أو عن طريق أحد أفراد العائلة، أصدقاء أو الأقارب، حيث قد يحملون سلعاً ثمينة مثل المجوهرات، الإلكترونيات أو عملات الأجنبية دون إعلام السلطات المختصة، والتي عادة ما يتم بيعها في السوق السوداء (لطيف، 2011/2010)؛

ثانيا: آليات التحويل

تعددت آليات تحويل أموال المهاجرين يمكن تلخيصها في (جينيفر و وارني، 2005):

- **الشيكات والشيكات المصرفية**: وتعتبر من الوسائل الأساسية لتحويل الأموال الموثقة، وتخضع الشيكات بشكل عام للقيود القانونية المفروضة على المؤسسات المالية المختلفة، مثل البنوك والإتحادات الائتمانية، وهذا ما يجعلها أكثر أمانًا؛
- **الحوالات البريدية**: وتختلف هذه الآلية عن الشيكات، إذ يمكن إصدارها وسدادها من قبل العديد من الجهات المالية ولا تتطلب حسابًا بنكيًا، حيث يمكن للمستفيد الحصول على الأموال النقدية بعد تقديم الحوالة البريدية إلى الوكيل المتمثل في مكتب بريد أو وكيل لشركة تحويل الأموال، مما يساعد على تقليل الوقت اللازم للحصول

على الأموال بالمقارنة مع الشيكات المصرفية، ومع ذلك يجب تسليم الحوالات البريدية يدًا بيد، وهذا ما يزيد من مخاطر التأخير والسرقة؛

- **التحويلات الالكترونية:** وهي عملية تحويل الأموال من حساب إلى آخر باستخدام شبكات الاتصالات العالمية وتكنولوجيا المعلومات، تستخدم عادة في الشركات والأفراد الذين يرغبون في إرسال أموالهم إلى خارج بلدهم أو تلقي الأموال من الخارج، وتعتمد في إرسال الأموال على شبكات الإتصالات العالمية، وذلك بتحديد الحسابات المصرفية للمرسل والمستلم، وكذلك تحديد العملة التي يتم تحويلها ومبلغ التحويل؛
- **جيرو GIRO:** نظام خاص بمكاتب البريد متمثل في خدمة الدفع الالكتروني عبر الحدود، ويمكن أصحاب الحسابات البنكية البريدية من إرسال الأموال داخلياً أو خارجياً إلى حسابات أخرى بريدية كانت أو بنكية، ويتم استخدام هذه الخدمة بشكل شائع من قبل المشروعات الصغيرة لسداد مدفوعات التصدير والاستيراد. وعلى الرغم من أن التحويلات التي تتم عبر نظام جيرو تتطلب حساباً بنكياً بريدياً، إلا أن هذه البنوك تتميز بأن لديها مواقع واسعة النطاق أكثر من البنوك التجارية، وتعد شمال أفريقيا أحد الأمثلة الإقليمية التي تقدم الخدمات المبنية على حساب جيرو بشكل واسع، وتعد شائعة بين الطلاب والفئات المتوسطة والفقيرة اللذين يجدون صعوبة في فتح حسابات جارية في البنوك التجارية؛
- **الشبكات المسجلة الملكية لتحويل الأموال:** وتقتصر على وكلاء المنظمات أو المؤسسات الحاصلة على الشبكة، ولا تتطلب من المرسل أو المتلقي أن يمتلك حساباً أو يستكمل مستندات كثيرة، حيث تتميز بالسرعة، إذ تقدم العديد من شركات تحويل الأموال خدمة فورية تسمح للمستلم بالحصول على الأموال المحولة في الحال، وتشتهر هذه الشركات بالموثوقية.

3. الإطار المفاهيم للنمو الاقتصادي

1.3 مدخل للنمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الإقتصادي

يمكن وصف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، كما يمكن أيضاً قياسه عن طريق إرتفاع معدل الدخل الفردي، والذي يتم حسابه عن طريق تقسيم الناتج الوطني الحقيقي على عدد السكان، وبشكل عام يعد النمو الاقتصادي نتيجة للتغيرات الإقتصادية التي تحدث في عملية التنمية، ويؤدي إلى زيادة دخل الفرد بشكل مستمر (فرحات، مدخل الى الاقتصاد، 2017).

ربط الكلاسيكيون مستوى الإنتاج بكل من رأس المال والعمل، حيث تؤدي الزيادة فيهما إلى رفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي، وقد عرف الإقتصادي فرنسوا بيرو"Perroux François" هذا المفهوم الجديد بأنّه يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترةٍ طويلةٍ من مؤشر الإنتاج بالكمية أو الحجم، أما على المدى القصير فيستخدم مصطلح "التوسّع" من قبل الاقتصاديين (محمد، 2019).

يجدر بنا الإشارة الى أن مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (Economic Growth) تقاربهما في المفهوم إلا أنهما يختلفان ضمنيًا، إذ يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة في الناتج الوطني (الدخل الإجمالي)، وهو مفهوم كمّي، بينما تعبر التنمية عن عملية مستدامة تسعى إلى تحسين معيشة الأفراد من خلال تغيرات في المجالات الإقتصادية وغير الإقتصادية، أي أنها مفهوم نوعي حتى لو تم التعبير عنها كميًا. (فيصل، مدخل لعلم الإقتصاد، 2018).

إذن يمكننا القول إن النمو الاقتصادي هو الزيادة في قيمة الناتج المحلي، وتحدث هذه الزيادة في القيمة الإقتصادية نتيجة التغيرات في العوامل الإنتاجية، كما يعتبر النمو الإقتصادي مفهوماً كمياً يمكن قياسه عن طريق الناتج الوطني الإجمالي؛ الناتج المحلي الإجمالي أو معدل الدخل الفردي.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

هناك نوعان من النمو الاقتصادي هما (فضيلة و علي، 2020):

- **النمو الإقتصادي الموسع extensive croissance**: ويكون فيه نمو الدخل معادلا للنمو السكاني، وبالتالي فإن الدخل الفردي يكون مستقرًا؛
- **النمو الاقتصادي المكثف intensive croissance**: ويتمثل في نمو الدخل بصفة أكبر من النمو السكاني، أي أن الدخل الفردي يكون في إرتفاع دائم.

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي

قياس النمو الاقتصادي يتم عبر قياس عنصرين أساسيين الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، حيث (زكرياء و خليفة، 2017):

- **الناتج الوطني**: ويعد الناتج مقياسًا لحصيلة النشاط الإنتاجي لدولة معينة، ويمكن حساب معدل النمو من خلال مقارنة الناتج الوطني لفترات مختلفة، كما يشير النص إلى أن هذه المعدلات لا تأخذ بعين الإعتبار تأثير التضخم، ولا يمكن مقارنة النمو بين الدول بإستخدام العملات المختلفة، لذلك يتم إستخدام عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني للدول المختلفة؛
- **الدخل الفردي**: ويعتبر قياسا عينيا للنمو، حيث يقيس الزيادة في الإنفاق لكل فرد، كما يمكن قياس النمو عن طريق تقييم قدرة دولار واحد في بلد ما على شراء السلع والخدمات ومقارنتها مع القدرة الشرائية في الدول الأخرى، وبناءً على ذلك، يمكن ترتيب الدول بحسب أعلى نمو في القدرة الشرائية.

2.3 نظريات النمو الاقتصادي

يُمكن القول إن نظريات النمو الاقتصادي لعبت دورًا مهمًا في فهم عمليات التنمية الإقتصادية وتطوير الإقتصادات، كما ساعدت في صياغة السياسات الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو الإقتصادي المستدام وتحسين مستوى الحياة للمجتمعات المختلفة، وتمثلت هذه النظريات في (ساطور، 2013):

- **النظرية الكلاسيكية**: يؤمن رواد الكلاسيكية أن الإنتاج يتأثر بالعوامل الإنتاجية الرئيسية (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا)، وأن تغيير أي من هذه العوامل يؤدي إلى تغيير في معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي. كما يرون أن هناك علاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، حيث يؤدي تزايد التراكم الرأسمالي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال حيث أن الزيادة في الحجم السكاني تؤدي إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة، وهذا يؤدي لإرتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والإدخار وبالتالي تأكل رأس المال، كما أجمع الكلاسيكيون على أن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار والتراكم الرأسمالي، ويعتبرون أن توسيع السوق يساعد على توسيع الإقتصاد، وبأن النمو الإقتصادي يتحقق في نظام مستقر في جميع قطاعاته ويدعمون سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي؛

- **نظريـة شـومبيتر**: تأثـر شـومبيتر بالفكـر الرأسمـالي والكلاسـيكي الحـديث في تحليلـه للنمـو الإقتصـادي، إلا أنـه انتقـد النظـام الرأسمـالي وتبـنى فكـرة النظـام الإشـتراكي، وركـز في نظريتـه علـى أهميـة المـنظم والائتمـان المصـرفي في تحقيـق النمـو الإقتصـادي، حيـث رفـض أن يعتـبر النظـام الرأسمـالي نظامًـا شـاملا وآمـن بـه كإطـار للنمـو الإقتصـادي فقـط، وتوصـل شـومبيتر إلى أن النمـو الاقتصـادي لـيس عمليـة تدريجيـة، بـل تحصـل بشـكل قفـزات دون، إنسـجام، وأن العوامـل التنظيميـة والفنيـة تلعـب دورًا مهمًـا في عمليـة النمـو، وأن المبتكـر لـيس بالضـرورة رأسماليًـا أو ممـولًا للمشـاريع، كمـا أكـد علـى أهميـة الإدخـار والـتي يمنحهـا القطـاع المصـرفي للمـنظم ليقـوم بإنتـاج جديـد، ولا يعـترف بأهميـة رؤوس الأمـوال النقديـة في عمليـة النمـو الإقتصـادي، ويؤكـد أن الجهـاز المصـرفي لـه أهميـة كبـيرة في تمويـل الاسـتثمارات، إذ أن فكرته عن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر وهي الإبتكار والمنظم والائتمان المصرفي؛
- **النظريـة الكينزيـة**: ظهـر كينـز بعـد الأزمـة الاقتصـادية العالميـة في 1929، وإنتقـد النظريـة الكلاسـيكية وقـانون "Say"، وأكـد علـى أن الطلـب الفعـال هـو الـذي يخلـق العـرض ولـيس العكـس، وأن القصـور في الطلـب هـو جـوهر المشـكلة الرأسماليـة، كمـا اهـتم كينـز بالاسـتقرار الاقتصـادي أكثـر مـن النمـو، وقـد أعطـى اهتمامًـا خاصًـا لتحديـد مسـتوى الـدخل في الآجـال القصـيرة، حيـث توصـل إلى أن تـوازن الـدخل والإنتـاج في إقتصـاد مغلـق يحـدث عنـدما يسـاوي الإسـتثمار المخطـط مـع الإدخار؛
- **النظريـة النيوكلاسـيكية**: تركـز علـى تـراكم رأس المـال وتأثـيره علـى النمـو الإقتصـادي، حيـث يـتم تخصـيص جـزء مـن مصـادر الإقتصـاد والإنتـاج لـزيادة مخـزون رأس المـال، وهـذا مـا يسـمح بإحـداث نمـو قصـير الآجـل، أمـا في الآجـل الطويـل، يتجـه معـدل النمـو نحـو الثبـات، أي أنـه يتطلـب حـدوث صـدمات خارجيـة مثـل التقـدم التكنولـوجي وتزايـد حجـم السـكان لتحقيـق نمـو طويـل الأجـل، كمـا يشـير النيوكلاسـيكيون إلى أن معـدل الإدخـار يظـل ثابتـاً طـوال مراحـل التـوازن، وتـؤثر العوامـل الـتي تحكـم الميـل للإدخـار علـى مسـتوى نصـيب الفـرد مـن الـدخل والإسـتهلاك، لكنهـا لا تـؤثر علـى معـدل النمـو المتـوازن، بالإضـافة إلى أن معـدل نمـو متوسـط نصـيب الفـرد مـن الـدخل القـومي يتناسـب مـع معدل التقدم التكنولوجي؛

- **النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:** أدت أزمة البترول سنة 1973، الى ظهور نظريات جديدة في النمو الإقتصادي والتي تركز على عوامل أخرى مفسرة للظاهرة متمثلة في:
  - الإستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة؛
  - الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة؛
  - الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءاتهم الإنتاجية؛
  - الإستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

3.3 محددات النمو الاقتصادي

تحقق النمو الاقتصادي في أي دولة مرهون بعدة محددات، وهي مجموعة من العوامل المؤثر على إقتصادات الدول متمثلة في (قسوم، 2018):

- **تراكم رأس المال:** وينتج عن تخصيص جزء من الدخل الحالي كإدخار للإستثمار في المستقبل، يتضمن جميع الإستثمارات الجديدة، سواء كانت مادية أو بشرية، ويمكن تحقيقه عن طريق إنشاء مصانع جديدة، وزيادة المعدات والآلات، تشييد المباني وتحسين الموارد البشرية، كما يعتبر الإدخار أساس لتراكم الرأسمال، حيث يتوجب على الدول التي تريد زيادة معدلات نموها في المستقبل الامتناع جزئيا عن الإستهلاك وتحويل جزء من دخلها للإستثمار، إذ يعتبر رأس المال المادي والبشري محفزًا هامًا للقدرة الإنتاجية، حيث يمكن إستخدام المعدات والآلات الحديثة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين جودته، كما يمكن تطوير التعليم لزيادة المهارات والكفاءات لتحسين الإنتاجية أيضًا؛
- **القوة العاملة:** القوة العاملة هي الفئة النشطة إقتصادياً في المجتمع، وتتكون من الأفراد الذين يتراوح أعمارهم بين السن الأدنى والأعلى المسموح به للعمل، مع إستثناء بعض الفئات مثل ربات البيوت والمرضى والعاجزين عن العمل والطلاب والجنود، ومن المهم ملاحظة أن العمال لا يتساوون في قدرتهم على الإنتاج بسبب إختلاف مستوياتهم التعليمية والمهاراتية، ولذلك يجب

إستخدام مؤشر الكفاءة الكلية للعمل كمؤشر للناتج، والذي يعتمد على العدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري (الكفاءة) للأفراد العاملين؛

- **التقدم التكنولوجي:** يعتبر التقدم التكنولوجي عاملاً أساسيًا للنمو الإقتصادي، عادة ما يقود اليه بحث الأفراد الدائم عن الربح المادي، والتكنولوجيا هي تلك المعرفة العلمية المتمثلة في السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) والكفاءات والمهارات البشرية.

يعمل التقدم التكنولوجي على زيادة كميات الإنتاج باستخدام نفس حجم وكمية المدخلات، وهذا ما يساهم في عملية النمو الإقتصادي، حيث يمكن تحقيق ذلك عن طريق إعتماد أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج، ويتطلب تحقيق التقدم التكنولوجي الإستثمار في مجال البحث والتطوير، وتدعيم هذه الإستثمارات المالية بالرأس المال البشري المؤهل؛

- **الموارد الطبيعية:** توفر الموارد الطبيعية للدولة ليس دائمًا العامل الأساسي للنمو الإقتصادي، وهناك عوامل أخرى مهمة تؤثر على هذا النمو، مثل الإدارة الحكيمة والإستثمارات الجيدة في التعليم والبحث والتطوير والبنية التحتية، وكذلك الإستقرار السياسي والأمن، ومن المثال الواضح على ذلك هو أن اليابان وهونج كونج، اللتين تفتقران إلى الموارد الطبيعية والمواد الأولية، حققتا مستويات عالية من التقدم والنمو، في حين أن بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية لم تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، لذلك يجب على الدول الاعتماد على العوامل المتعددة لتحقيق النمو الإقتصادي المستدام والمستقر.

4. العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي

1.4 علاقة غير مباشرة

أظهرت دراسة "بوفنش وسيلة" المهتمة بتأثير التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر، أين استنتجت أن زيادة تدفق التحويلات أدت إلى زيادة حجم الواردات وتفاقم العجز في الميزانية، وتسببت في تأثير سلبي على سعر الصرف الحقيقي، حيث تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالوضعية الاقتصادية والأوضاع السياسية والاجتماعية في الجزائر، كما يمكن إستنتاج علاقة تكاملية طويلة الأجل بين رصيد ميزان المدفوعات والتحويلات المالية للمهاجرين، مما يدل على أنها تتغير معًا في الأجل الطويل (بوفنش، 2022).

كما تشير النتائج التي حصل عليها "عمر صالح حرب وطالب محمد وارد" في دراستهما "النمو الإقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن" إلى أن التدفقات الرأسمالية تعتبر مصدرًا هامًا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما إستنتج وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين التدفقات الرأسمالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يعني أن تقليل التدفقات الرأسمالية يمكن أن يحد من نمو الإقتصاد (عمر و طالب، 2018).

وعليه، يمكن إستنتاج أن تحويلات المهاجرين لها تأثير متنوع على النمو الإقتصادي عبر ميزان المدفوعات، حيث يمكن أن تزيد من العجز في الميزانية وتؤثر على سعر الصرف الحقيقي ما يؤثر بالسلب على النمو الإقتصادي، وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون مصدرًا هامًا للتمويل الخارجي وتسهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

2.4 علاقة مباشرة

تتضح العلاقة تحويلات المهاجرين على النمو الإقتصادي من خلال ثلاث مستويات هي:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي الممول من التحولات، مما يزيد من الطلب الكلي في البداية؛
- زيادة الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية وقدرة البنوك على تمويل المشاريع وتوفير الإئتمان؛
- زيادة مستوى الإستثمار، حيث يسهم الإنفاق الإستثماري المرتبط بالتحويلات في زيادة مستوى الإستثمار.

بالرغم من ذلك فإن تأثير التحويلات وقدرته على رفع مستوى الإنتاج المحلي والنشاط الإقتصادي تتوقف على ما إذا كانت الزيادة في الطلب الكلي ستساهم في زيادة الناتج المحلي أم ستدفع بالدولة للإستيراد حيث لا يمكن لزيادة مستوى الناتج المحلي أن تلبي بالكامل الزيادة في الطلب الناتجة من التحويلات، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وزيادة الاعتماد على الإستيراد (لطيف، 2011/2010).

يتوقف الأثر الإنمائي للتحويلات المالية على البلدان المتلقية على كيفية توظيف هذه التحويلات بين الإستهلاك، الإستثمار العقاري، الإدخار والإستثمار الإنتاجي، أين توصلت الدراسات الى أن هذه التحويلات تحفز النمو الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن توجيه هذه التحويلات نحو الإستثمار يؤثر بشكل مباشر وإيجابي على النمو الاقتصادي (وداد، 2011/2010).

من جهة أخرى نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين قد تؤدي إلى ما يعرف بالعلة الهولندية، أين يتجلى ذلك في اعتماد الأفراد المستقبلة للتحويلات المالية عليها كمصدر رئيسي للدخل، بدلاً من السعي للعمل أو التدريب للحصول على فرص عمل، كما يمكن أن تعمل التحويلات المالية للمهاجرين على تحفيز الهجرة، وخاصة ما يعرف بـ "هجرة الأدمغة"، مما يؤدي إلى تقليل وتيرة التنمية (بلميمون، 2015).

ومما سبق يمكن القول إن التحويلات المالية للمهاجرين قد تسبب تحديات اقتصادية، مثل فقدان التوازن التنموي وتقليل وتيرة التنمية. ولذلك، يجب إيجاد سبل لتوجيه هذه التحويلات بشكل أكثر فاعلية واستدامة، بحيث يتم إستثمارها في القطاعات الإنتاجية المحلية وتعزيز فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان المستفيدة.

5 الدراسات السابقة وتمييز الدراسة

1.5 الدراسات السابقة

1.1.5 الدراسات العربية

- **الدراسة الأولى**: دراسة بوفنش وسيلة سنة 2022 التي هدفت لدراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث إعتمدت في دراستها على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS في دراسة احصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات، أين توصلت الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وميزان المدفوعات، كما تبينت وجود أثر معنوي سالب للتحويلات المالية

للمهاجرين على ميزان المدفوعات، ذلك بسبب ارتفاع حجم الواردات الراجع لإرتفاع التحويلات المالية للمهاجرين الذي أدى الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات.

- **الدراسة الثانية:** دراسة بوطالبي هشام وبن سعيد محمد سنة 2021، والتي هدفت الى إختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2019 بالإعتماد على إختبارات السكون للسلاسل الزمنية وكذا إختبار السببية المطور لغرانجر (Granger)، حيث توصل الباحثان الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من التحويلات المالية للمهاجرين الى نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

2.1.5 الدراسات الأجنبية

- **الدراسة الأولى:** روزا طيطوش حدادي Rosa Titouch Haddadi سنة 2013 تحت عنوان التحويلات المالية للمهاجرين وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المناطق الأصلية" Impacts économiques et sociaux sur les pays en développement des envois de fonds des émigrés sur leur région d'origine"، التي هدفت الى دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مسار التنمية في البلدان الأصلية، مستهدفا في دراسته التنمية الإقتصادية والإجتماعية، أين توصلت الباحثة الى أن التحويلات المالية للمهاجرين لها القدرة على خلق تطورات إيجابية في البلدان الأصلية للمهاجرين، كما إستنتجت أنه لابد من رؤية الهجرة من منظور ما يسمى بالربح المتبادل، حيث لابد من البلدان من الاهتمام بهذه الفئة لما قد توفره من فرص إستثمار تحفز الإنتاج والتوظيف.
- **الدراسة الثانية:** دراسة فلورين فاديانFlorin Vadean وتوماس ستراوبار Thomas Straubhaar تحت عنوان التحويلات الدولية للمهاجرين ودورها في التنمية" Les Transferts De Fonds Internationaux Des Émigrés Et Leur Rôle Dans Le Développement"، والتي توصل فيها الباحثان الى أن تحويلات المهاجرين تشكل مصدر رأسمال مهم جدًا للبلدان النامية، حيث تعد مصدرًا مستقرًا جدًا للرأسمال، كما تم إستخلاص أن عوامل الإيثار، المصلحة الشخصية، الترتيبات العائلية، هدف المهاجر في الادخار يمكن أن تتحدد التحويلات

2.5 تمييز الدراسة

إنطلاقا من الدراسات السابقة يظهر لنا تشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث السياق، إلا أن هذه الدراسة تتميز في أنه لم نجد دراسة من قبل ناقشت تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي وتقييمه، كما يوجد إختلاف كذلك في الفترة الزمنية.

6 خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لتحويلات المهاجرين والنمو الإقتصادي والعلاقة بينهما، أين ثمنا بمراجعة مفهوم الهجرة وأسبابها وكذا تحويلات المهاجرين، وتعرفنا على آليات التحويل وقنواتها، كما قمنا بالتعرف على النمو الاقتصادي وطرق قياسه إرتباطه بالناتج المحلي الخام، وقد يتبين لنا من هذه الدراسة النظرية إرتباط النمو الإقتصادي بتحويلات المهاجرين بطريقتين، مباشرة عبر زيادة الإئتمان المصرفي مما يؤدي الى زيادة الإستثمار، أو غير مباشرة عبر ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

دراسة أثر تحويلات المهاجرين على النمو الإقتصادي

1 تمهيد

بعد الدراسة النظرية لتحويلات المهاجرين والنمو الإقتصادي في الفصل السابق، سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي لأثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي، بالإعتماد على معايير الاقتصاد القياسي.

2 منهجية وأدوات الدراسة

1.2 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المهاجرين الجزائريين خارج البلاد، ممن يقومون بإرسال أو تحويل أموالهم الى بلدهم الأصل (الجزائر) في الفترة 1992-2020.

2.2 أنواع المتغيرات

- **المتغير التابع:** تمثل المتغير التابع في دراستنا في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، والذي يعبر عن مؤشر النمو الاقتصادي الجزائر.
- **المتغير المستقل:** وتمثل في حجم تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية.

3.2 أنواع البيانات المجمعة

من أجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في تقييم أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي إستعنا بموقع البنك الدولي في بيانات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وذلك لما يتميز به من موثوقية ودقة في إعطاء البيانات.

أما بالنسبة الى حجم تحويلات المهاجرين فقد تم أخذها من التحويلات الصافية Transfer net في ميزان المدفوعات، المنشور في الكشف الاحصائي لبنك الجزائر المنشور في جوان 2022 (أنظر الملاحق5.4.3.2.1).

4.2 أدوات الدراسة الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأدوات لدراسة أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الأدوات كانت برنامج Excel الذي استخدمناه لعرض البيانات المختلفة المتعلقة بالدراسة، كما استخدمنا برنامج Eviews 12 لبناء وتقدير نموذج الدراسة والتعامل مع المشاكل الإحصائية وتصحيحها.

3 نتائج الدراسة

1.3 الإحصاء الوصفي للمتغيرات

- دراسة سلسلة النمو الاقتصادي(GDP):

الجدول(1.3): تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة(1992–2020).

السنة	الناتج المحلي الخام	التغير	السنة	الناتج المحلي الخام	التغير
1992	48		2007	134.98	15.34%
1993	49.95	4.06%	2008	171	26.69%
1994	42.54	-14.83%	2009	137.21	-19.76%
1995	41.76	-1.83%	2010	161.21	17.49%
1996	46.94	12.40%	2011	200.01	24.07%
1997	48.18	2.64%	2012	209.06	4.52%
1998	48.19	0.02%	2013	209.76	0.33%
1999	48.64	0.93%	2014	213.81	1.93%
2000	54.79	12.64%	2015	165.98	-22.37%
2001	54.74	-0.09%	2016	160.03	-3.58%
2002	56.76	3.69%	2017	170.1	6.29%
2003	67.86	19.56%	2018	174.91	2.83%
2004	85.33	25.74%	2019	171.77	-1.80%
2005	103.2	20.94%	2020	145.01	-15.58%
2006	117.03	13.40%			

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي www.data.albankdawli.org

الشكل(1.3): منحنى بياني لتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة(1992–2020)

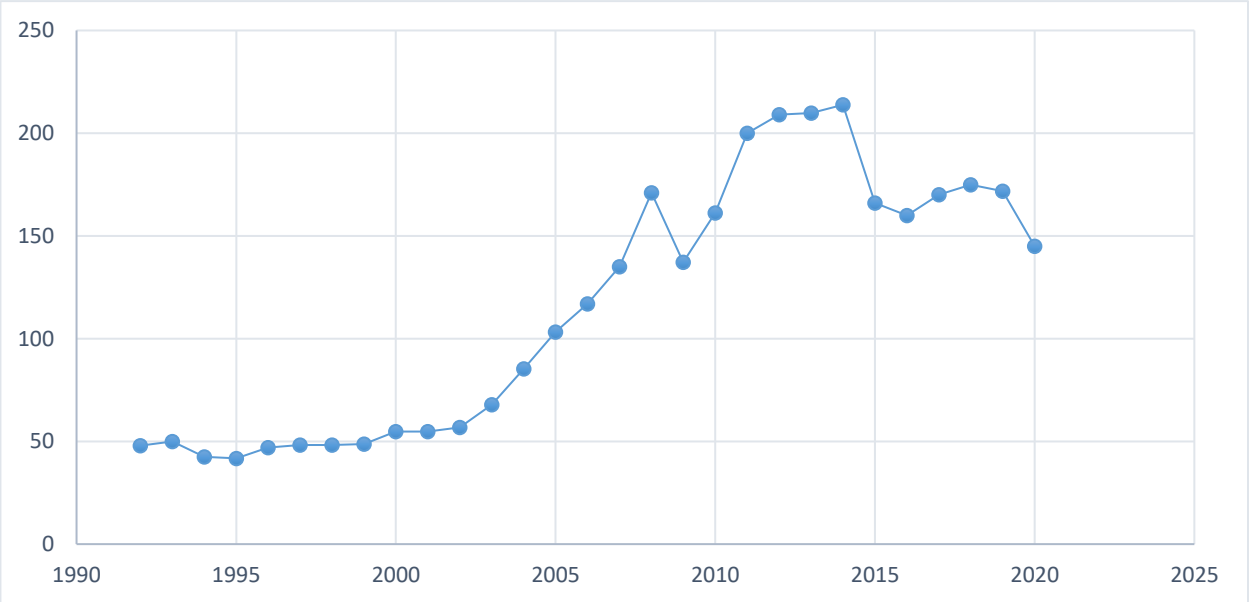

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول(3–1).

يلاحظ من المنحنى أنه في عام 1992، كان الناتج المحلي الخام في الجزائر يبلغ 48 مليار دولار أمريكي، وارتفع في عام 1993 بشكل طفيف ليبلغ 49.95 مليار دولار، لينخفض تدريجيا في الفترة التي تليها حتى وصل للقيمة 41.76 مليار دولار سنة 1995، ليرتفع بعدها بشكل بسيط في الفترة التالية الممتدة من 1996 الى 2001، يمكننا إرجاع ذلك الى تقلبات سعر النفط، في الفترة التالية شهد الناتج المحلي الخام زيادات معتبرة مواصلا بذلك التعافي مع تسجيل إنخفاض في سنتي 2008-2009 الراجع لأزمة الرهن العقاري العالمية، الى بلوغه قيمته العظمى 213.81 مليار دولار في سنة 2014 الراجع الى الإرتفاع الملحوظ في أسعار النفط في تلك الفترة، ثم انخفض مرة أخرى إلى 145.01 مليار دولار في عام 2020 بسبب تداعيات جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي.

- **دراسة سلسلة تحويلات المهاجرين TR**:

الجدول(2.3): تطور تحويلات المهاجرين في الجزائر في الفترة(1992-2020)

السنة	تحويلات المهاجرين	التغير	السنة	تحويلات المهاجرين	التغير
1992	1.39		2007	2.22	37.89%
1993	1.14	-17.99%	2008	2.78	25.23%
1994	1.4	22.81%	2009	2.63	-5.40%
1995	1.12	-20.00%	2010	2.65	0.76%
1996	0.88	-21.43%	2011	2.65	0.00%
1997	1.06	20.45%	2012	3.16	19.25%
1998	1.06	0.00%	2013	2.79	-11.71%
1999	0.79	-25.47%	2014	3.22	15.41%
2000	0.79	0.00%	2015	2.77	-13.98%
2001	0.67	-15.19%	2016	2.82	1.81%
2002	1.07	59.70%	2017	2.95	4.61%
2003	1.75	63.55%	2018	3.39	14.92%
2004	2.46	40.57%	2019	3.01	-11.21%
2005	2.06	-16.26%	2020	2.26	-24.92%
2006	1.61	-21.84%			

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

الشكل(2.3): منحنى بياني لتطور تحويلات المهاجرين في الجزائر للفترة(1992–2020)

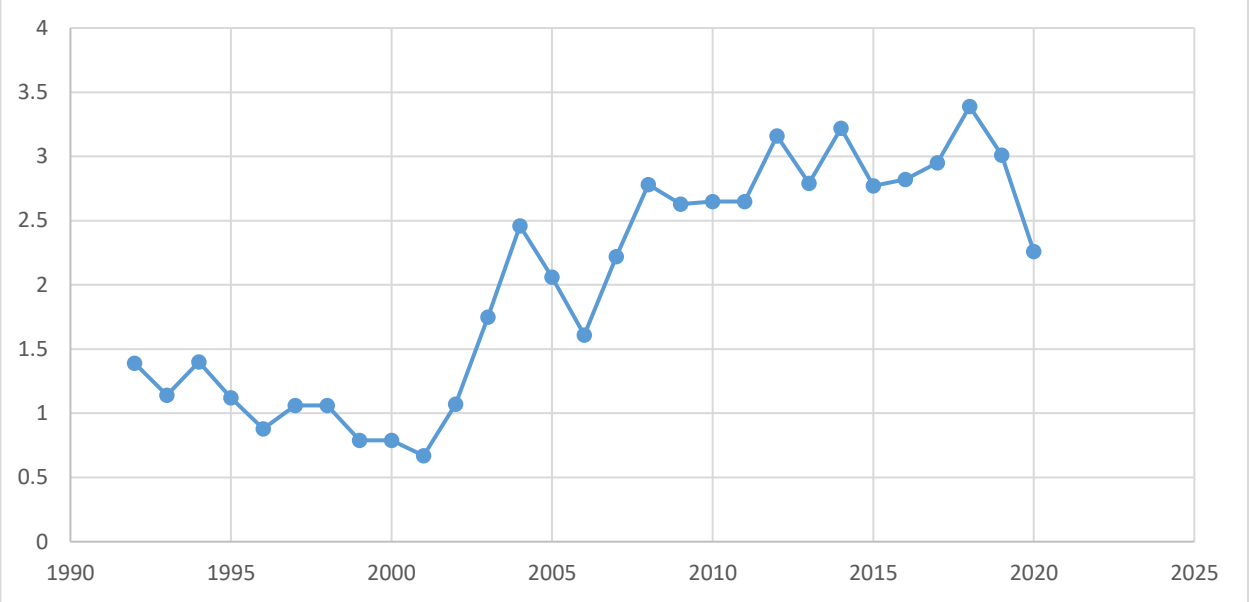

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول(3–2).

من المنحنى يلاحظ بلوغ تحويلات المهاجرين الجزائريين في عام 1992 الى 1.39 مليار دولار أمريكي، لتمر بعدها بفترة تذبذب بين ال قيمتين1.14 و0.67 في الفترة الممتدة من 1993 الى 2001، وذلك راجع الى الإصلاحات الموجهة من صندوق النقد الدولي للخروج من أزمة المديونية الراجعة لتراجع أسعار النفط، بعد ذلك إرتفعت بشكل ملحوظ إلى أن بلغت قيمة 2.46 مليار دولار سنة 2004، لتعاود الانخفاض سنتي 2005 و2006 إلى القيمتين 2.06 و1.61 مليار دولار على التوالي، في الفترة التي تليها (2007-2020) شهدت تحويلات المهاجرين وصولها الى اقصى قيمة لها سنة2018 بمقدار 3.39 مليار دولار نتيجة تحسن في الأوضاع الاقتصادية، لتشهد بعدها حالة من الإنخفاض راجعة إلى تفشي جائحة كورونا19-COVID .

- **الخصائص الإحصائية للسلسلتين:**

الجدول(3.3): الخصائص لإحصائية للمتغيرين PIB وTR

	PIB	TR
Mean	115.1293	2.018966
Median	117.0300	2.220000
Maximum	213.8100	3.390000
Minimum	41.76000	0.670000
Std. Dev.	61.97613	0.882235
Skewness	0.154088	-0.105398
Kurtosis	1.463070	1.501347
Jarque-Bera	2.969029	2.767560
Probability	0.226612	0.250629

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIWS 12

من نتائج الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ قيم الناتج المحلي الخام محصورة بين أدنى قيمة 41.76 مليار دولار وأعلى قيمة 213.81 مليار دولار، بمتوسط حسابي 115.12 مليار دولار؛
- ✓ تراوحت قيم التحويلات المالية للمهاجرين بين أدنى قيمة 0.67 مليار دولار ة أعلى قيمة 3.39 مليار دولار، بمتوسط حسابي 2.01 مليار دولار؛
- ✓ يشير إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي، أن السلسلتين PIB وTR موزعة توزيع طبيعي.

2.3 تقدير نموذج الإنحدار

هدفنا من هذه الدراسة وقياس أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2020 وذلك بأخذ النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والتحويلات كمتغير مستقل.

يأخذ نموذج التقدير الشكل التالي:

$$PIB = F(TR)$$

حيث أن: **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي

TR: تحويلات المهاجرين

وتتشكل معادلة النموذج كالتالي:

$$PIB = \alpha + \beta TR + \varepsilon$$

بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، كانت نتائج التقدير كالتالي:

الجدول(4.3): تقدير النموذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى(OLS)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/01/23 Time: 16:56
Sample: 1992 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR	65.13065	5.065950	12.85655	0.0000
C	-16.36722	11.13094	-1.470426	0.1530

R-squared	0.859588	Mean dependent var	115.1293
Adjusted R-squared	0.854387	S.D. dependent var	61.97613
S.E. of regression	23.64962	Akaike info criterion	9.231043
Sum squared resid	15101.22	Schwarz criterion	9.325339
Log likelihood	-131.8501	Hannan-Quinn criter.	9.260575
F-statistic	165.2909	Durbin-Watson stat	1.012647
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIWS 12

من الجدول (3-4) يظهر لنا المعلومات التالية:

- القدرة التفسيرية للنموذج جيدة R^2=0.85 اي أن تحويلات المتغير المستقل يفسر ما نسبته 85% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام، والباقي (15%) راجعة إلى عوامل أخرى خارجة عن نطاق الدراسة؛
- من خلال معامل التحديد يمكن استخراج معامل الارتباط حيث:

$$r = \sqrt{R^2} = \sqrt{0.85} = 0.92$$

ومن خلال معامل الارتباط نلاحظ وجود علاقة ارتباطية طردية قوية نوعا ما بين تحويلات المهاجرين و الناتج المحلي الخام؛

- معامل الإنحدار موجب ويقدر بـ 65,13، معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5 % و1 % ومعنى ذلك ان ارتفاع تحويلات المهاجرين بوحدة واحدة يؤدي لإرتفاع الناتج المحلي الخام بـ 65.13 وحدة، بذلك نستنتج أن لتحويلات المهاجرين أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام وفقا لنتائج النموذج القياسي؛
- إحصائية F تقدر بـ F-statistic= 165,29 بقيمة احتمالية قدرها Prob(F-statistic) =0,0000، ما يعني ان النموذج المقدر معنوي كليا لأن إحصائية F-statistic أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1% وكذلك 5%؛

- الصيغة التقديرية للنموذج:

$$PIB = 65.13TR - 16.36$$

3.3 تقييم النموذج المقدر

لتقييم النموذج المقدر إستعملنا عدة إختبارات تخص البواقي(الأخطاء)، كانت نتائج الإختبارات كالأتي:

- **إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

الشكل(3.3): نتائج إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

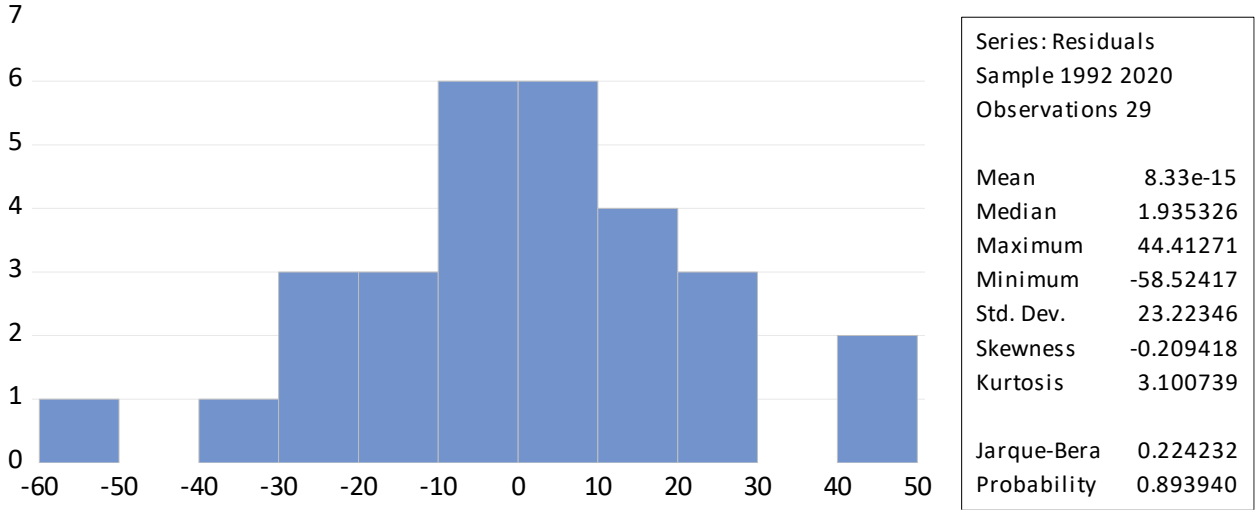

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIWS 12

من أجل تبيان إن كان توزيع البواقي إن كانت تتبع التوزيع الطبيعي، إستعنا بإختبار Jarque-Bera، ونلاحظ من الشكل السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية جارك-بيرا Prob(Jarque-Bera)=89% وهي أكبر من القيمة المرجعية 5%، ومنه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **إختبار عدم ثبات تباين الخطأ:** لإختبار ثبات تباين البواقي قمنا بإستعمال إختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين (ARCH)، كانت النتائج كالأتي:

الجدول(3.5): نتائج إختبار ثبات التباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.021726	Prob. F(1,26)	0.8840
Obs*R-squared	0.023377	Prob. Chi-Square(1)	0.8785

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIWS 12

من الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر F-statistic=0.021 بمستوى دلالة Prob.F=0.88 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية القائلة بثبات تباين البواقي.

- **إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي:** من أجل الكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي إعتمدنا على اختبار Breusch-Godfrey LM test الموضحة نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول(6.3): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي (Breusch-Godfrey LM test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	4.718680	Prob. F(2,25)	0.0183
Obs*R-squared	7.947283	Prob. Chi-Square(2)	0.0188

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIWS 12

من نتائج الإختبار نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر F-statistic=4.71 بمستوى دلالة Prob.F=0.0183، أصغر من مستوى معنوية 5%، ومنه يوجد إرتباط ذاتي للبواقي في النموذج المقدر.

إختبار إستقرار النموذج: للتأكد من إستقرارية النموذج المقدر، إستعنا بإختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative sum of residual (CUSUM)، كانت نتائجه كالتالي:

الشكل(3-4): نتائج إختبار CUSUM

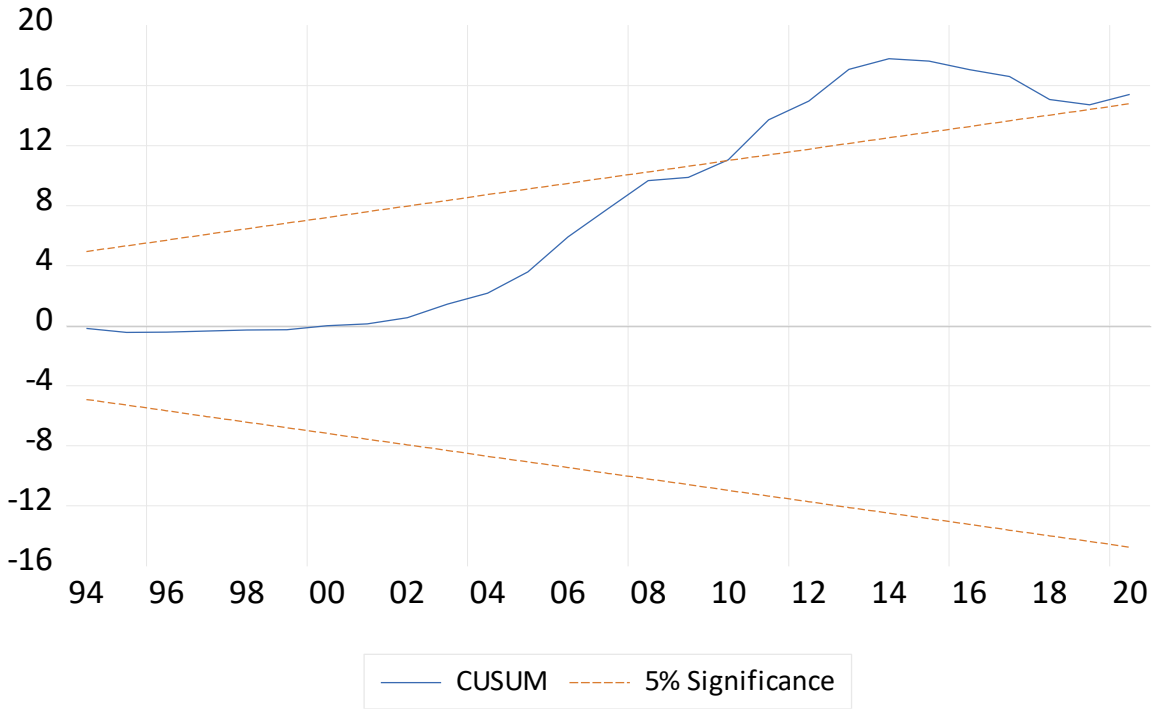

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIWS 12

يتضح من الشكل(3-4) تجاوز المنحنى لخط الحدود الحرجة، وبذلك فإن النموذج غير مستقر.

4 إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة كنا قد إقترحنا مجموعة من الفرضيات التي إعتمدنا عليها للإنطلاق في البحث، وبعد الإنتهاء من الدراسة أصبح بإمكاننا التأكد من صحة هذه الفرضيات أو رفضها.

- الفرضية الأولى: للإجابة على هذه الفرضية يجب الرجوع الى معامل الإرتباط المتوصل اليه في النموذج المقدر، والذي كانت قيمته r=0.92 والتي تدل على وجود علاقة إرتباطية طردية بين تحويلات المهاجرين والناتج المحلي الخام، وبذلك نقبل الفرضية القائلة بوجود أثر معنوي موجب للتحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الخام، ويمكن تفسير ذلك لإمكانية أن تكون التحويلات موجهة للإستثمار مما يرفع في الناتج المحلي الخام وبالتالي مؤشر النمو الاقتصادي؛

  وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بوزيد جارش(2017) التي توصل فيها الى أن الزيادة في التحويلات يؤدي الى الزيادة في الإنفاق الإستثماري والذي بدوره يزيد قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي زيادة إحتمال الإستثمار.
- الفرضية الثانية: لتأكيد الفرضية لابد من الرجوع الى معامل التحديد في العلاقة $R^2=0.85$، والذي يشير الى أن التحويلات المالية للمهاجرين تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام بنسبة 85%، وبالتالي نأكد الفرضية الثانية؛
- الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا للسلاسل الزمنية وكذا منحنياتها تبين لنا أن تحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة، وقد يرجع ذلك لتخوف المهاجرين من المخاطرة بأموالهم ضمن الأزمات العالمية والمحلية.

5 خلاصة الفصل

خلال الدراسة التطبيقية قمنا بتقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-2020، أين حاولنا تحليل السلاسل الزمنية لمعرفة التغيرات الحاصلة ومحاولة تفسيرها، كما وقمنا بصياغة نموذج تقديري بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى، ذلك لمعرفة طبيعة ومدى تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي، حيث تبينا من وجود أثر معنوي موجب بين المتغيرين.

الفصل الرابع

خاتمة ونتائج الدراسة

1 الخاتمة

في هذه الدراسة حاولنا تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 1992 و2020، حيث أمكننا إستنتاج أن تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية لها أثر إيجابي وملموس على النمو الاقتصادي في الجزائر، ذلك أنها في الأساس تشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد العالمي، حيث توفر هذه التحويلات تدفقًا ماليًا هامًا قد تساهم في زيادة الاستثمارات وتعزيز الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة، كما تعمل على تحسين المعيشة ورفاهية الأسر المستلمة لها.

ومع ذلك تواجه الجزائر صعوبة في الإستفادة الكاملة من هذه التحويلات ذلك لبنية الاقتصاد الوطني الهشة مما يحول دون إستثمار هذه الأموال بشكل فعال من طرف المهاجرين أين لاحظنا من دراستنا ومن بعض الدراسات السابقة أن معظم هذه الأموال المحولة توجه للإستهلاك مباشرة مما قد يضر ويعيق عجلة التنمية، كما أن معظمها يتم تحويله بطرق غير مشروعة، كما يجدر بنا الإشارة الى أن هذه التحويلات تواجه بعض التحديات والمخاطر، مثل الرسوم المفروضة على تحويلات المال وتقلبات سعر الصرف.

في النهاية يجب أن ندرك أن تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية ليست مجرد مصدر للدخل الفردي، بل تشكل جزءًا من النظام المالي الوطني وتلعب دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2 نتائج الدراسة

- وجود أثر معنوي موجب للتحويلات المالية للمهاجرين على الناتج المحلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي؛
- تبين لنا من خلال دراسة البيانات للتحويلات المالية للمهاجرين والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2020 أنهما تأثرتا بالوضعية الاقتصادية داخل البلاد وخارجها، أي أنهما يتسمان بعدم الإستقرارية؛
- تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في عملية النمو الاقتصادي.

3 مقترحات الدراسة

نظرا للتأثير الذي تخلقه تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي، والذي تبيينا في دراستنا مدى عمق علاقة هذه التحويلات بهذا الأخير، إرتئينا إقتراح مجموعة من التدابير التي يمكن أن تساعد على إستفادة الدولة من هذه التدفقات بشكل كامل في عملية التنمية المحلية:

- تشجيع التحويلات الموجهة للإستثمار، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وسياسات تشجيعية، كما يمكن توجيه هذه الاستثمارات نحو قطاعات ذات الحاجة في الاقتصاد المحلي مثل الزراعة، الصناعة والطاقة المتجددة؛
- يمكن توفير قروض مسهلة لهذه الفئة من أجل تشجيعها على الإستثمار وتحويل أموالها الى الجزائر؛
- توفير حسابات مصرفية للمهاجرين تتيح لهم الوصول إلى خدماتهم المالية في البنوك الخارجية مثل التحويلات عبر الهاتف المحمول والتمويل الرقمي؛
- توفير بيئة ملائمة وتوفير فرص للتعاون والشراكات بين المهاجرين ورجال الأعمال المحليين والتشجيع عليها من خلال تنظيم فعاليات ومعارض تجارية، الاقتصادية بين المهاجرين ورجال الأعمال المحليين؛
- القيام بشراكات إستراتيجية بين المهاجرين والحكومة والقطاع الخاص، من خلال تسهيل إنشاء المشاريع المشتركة وتوفير الدعم والمساعدة للمهاجرين الراغبين في الاستثمار والمشاركة في التنمية الاقتصادية؛
- محاولة التقليل من مخاطر سعر الصرف والرسوم المفروضة على التحويلات عبر إنشاء قنوات تحويل مباشرة موجهة للاستثمارات، مما يساعد في التشجيع عليه.

4 آفاق الدراسة

تناولنا في موضوع البحث أثر تحويلات المهاجرين عبر البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقمنا بتقييمه ومحاولة تبيان أثره، لكن يبقى هذا الموضوع مفتوح المجال للبحث والتعمق فيه من عدة جوانب، يمكن أن نقترح منها:

- دراسة علاقة التحويلات المالية للمهاجرين بحجم الإستثمار؛
- دراسة قانون الإستثمار جويلية 2022 وأثره على رغبة المهاجرين في الإستثمار.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات

- إبراهيم أحمد سعيد. (1997). *أسس الجغرافيا البشرية و الإقتصادية*. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
- بوطيبة فيصل. (2018). *مدخل لعلم الإقتصاد* (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
- دلال ملحس إستيتية. (2013). *علم الإجتماع السكاني*. عمان: دار وائل للنشر.
- غول فرحات. (2017). *مدخل الى الاقتصاد*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.

المقالات

- (سبتمبر, 2006). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي.
- إيسرن جينيفر، و ديشباندي وارني. (مارس, 2005). إعداد إستراتيجيية لتحويل الأموال: إرشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات التي تراعي صالح الفقراء.
- رشيد ساطور. (ديسمبر, 2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة علاقات و روابط. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية*،
- صالح حرب عمر، و محمد وارد طالب. (2018). النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن.مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. مجلد 27 (العدد 1)،
- طويطو محمد. (30 12, 2019). العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الإقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية. للفترة (2018-1980).
- مسعودي زكرياء، و عزي خليفة. (ديسمبر, 2017). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذجي FMOLS و ECM. *دراسة قياسية للفترة (1980-2017)*.
- ملواح فضيلة، و مكيد علي. (01 جوان, 2020). محددات النمو الإقتصادي في الجزائر. *دراسة قياسية للفترة(1990-2018)*.
- ميساوي قسوم. (2018). أثر ترقية الإستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993.
- هشام بوطالبي، و محمد بن سعيد. (جوان , 2017). التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية : دراسة تحليلية لعينةمن البلدان العربية المسقبلة للتحويلات.
- وسيلة بوفنش. (ديسمبر, 2022). أثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

رسائل الماجستير والدكتوراه

- بلميمون ,ع .(2015) .*تحديات الهجرة جنوب-شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصادالجزائري*.

- جابر مرسي محمد منال. (جانفي, 2021). *دور التحويلات المالية في دعم النمو الإقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة(1990-2019)*.
- صالحي وداد. (2011/2010). *التحويلات المالية للمهاجرين: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس.*
- وليد لطيف. (2011/2010). *الأثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال (حالة دول المغرب العربي)*. (إشكالية مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل، المحرر)

المواقع الإلكترونية:

- https://www.bank-of-algeria.dz/
- www.data.albankdawli.org

الملاحق

الملحق(1): بيانات ميزان المدفوعات في جزائر للفترة 1992-1998

(En Milliards de Dollars)	1 992	1 993	1 994	1 995	1 996	1 997	1 998
Solde extérieur courant	**1,30**	**0,80**	**-1,84**	**-2,24**	**1,26**	**3,45**	**-0,91**
Balance commerciale	**3,21**	**2,42**	**-0,26**	**0,16**	**4,13**	**5,69**	**1,51**
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
	-1,14	**-1,01**	**-1,24**	**-1,33**	**-1,40**	**-1,08**	**-1,48**
Services, hors revenus des facteurs nets	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Crédits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Débits	**-2,16**	**-1,75**	**-1,74**	**-2,19**	**-2,35**	**-2,22**	**-2,00**
Revenu des facteurs, net	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Crédits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Paiement des intérêts			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Parts associés. Sonatrach.	**1,39**	**1,14**	**1,40**	**1,12**	**0,88**	**1,06**	**1,06**
Transfert, net							
Solde du compte de capital	**-1,06**	**-0,81**	**-2,54**	**-4,07**	**-3,35**	**-2,29**	**-0,83**
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,15
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,17	-0,48	-0,06	-0,18	-0,22	-0,04	0,00
Solde global	**0,24**	**-0,01**	**-4,38**	**-6,31**	**-2,09**	**1,16**	**-1,74**
Financement	**-0,24**	**0,01**	**4,38**	**6,31**	**2,09**	**-1,16**	**1,74**
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
de la Banque d'Algérie (+)							
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53		0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34

المصدر: الكشف الاحصائي لبنك الجزائر المنشور في جوان 2022

الملحق(2): بيانات ميزان المدفوعات في جزائر للفترة 1999-2005

(En Milliards de Dollars)	1 999	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005
Solde extérieur courant	**0,02**	**8,93**	**7,06**	**4,36**	**8,84**	**11,12**	**21,18**
Balance commerciale	**3,36**	**12,30**	**9,61**	**6,70**	**11,14**	**14,27**	**26,47**
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66	0,74
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,86
Services, hors revenus des facteurs nets	**-1,84**	**-1,45**	**-1,53**	**-1,18**	**-1,35**	**-2,01**	**-2,27**
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85	2,51
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,78
Revenu des facteurs, net	**-2,29**	**-2,71**	**-1,69**	**-2,23**	**-2,70**	**-3,60**	**-5,08**
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,43
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,51
Paiement des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,03
Parts associés. Sonatrach.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-4,74
Transfert, net	**0,79**	**0,79**	**0,67**	**1,07**	**1,75**	**2,46**	**2,06**
Solde du compte de capital	**-2,40**	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**	**-4,24**
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05
Tirages	1,07	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,46
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25
Solde global	**-2,38**	**7,57**	**6,19**	**3,65**	**7,47**	**9,25**	**16,94**
Financement	**2,38**	**-7,57**	**-6,19**	**-3,65**	**-7,47**	**-9,25**	**-16,94**
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,39	-7,03	-8,88	-16,31
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

المصدر: الكشف الاحصائي لبنك الجزائر المنشور في جوان 2022

الملحق(3): بيانات ميزان المدفوعات في جزائر للفترة 2006-2012

(En Milliards de Dollars)	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011	2 012
Solde extérieur courant	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0,41**	**12,15**	**17,77**	**12,42**
Balance commerciale	**34,06**	**34,24**	**40,60**	**7,79**	**18,20**	**25,96**	**20,17**
Exportations, f.o.b.	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,89	71,74
Hydrocarbures	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66	70,58
Autres	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15
Importations, (f.o.b)	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57
Services, hors revenus des facteurs nets	**-2,20**	**-4,09**	**-7,59**	**-8,70**	**-8,34**	**-8,81**	**-7,01**
Crédits	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,75	3,82
Débits	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,55	-10,83
Revenu des facteurs, net	**-4,52**	**-1,83**	**-1,34**	**-1,31**	**-0,36**	**-2,04**	**-3,91**
Crédits	2,42	3,81	5,13	4,76	4,60	4,45	3,73
Débits	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49	-7,64
Paiement des intérêts	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,13
Autres	-6,18	-5,41	-6,28	-5,89	-4,85	-6,25	-7,51
dont : parts associés. Sonatrach.	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97	-6,34
Transfert, net	**1,61**	**2,22**	**2,78**	**2,63**	**2,65**	**2,65**	**3,16**
Solde du compte de capital	**-11,22**	**-0,99**	**2,54**	**3,45**	**3,18**	**2,38**	**-0,36**
Compte de capital	0,01						-0,01
Investissements directs, nets	1,76	1,37	2,49	2,55	3,48	2,05	1,54
Capitaux officiels, nets	-11,90	-0,77	-0,43	1,51	0,14	-1,08	-0,59
Tirages	0,98	0,51	0,84	2,19	0,58	0,07	0,27
Amortissement	-12,88	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,15	-0,85
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,09	-1,59	0,48	-0,60	-0,44	1,41	-1,31
Solde global	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3,86**	**15,33**	**20,14**	**12,06**
Financement	**-17,73**	**-29,55**	**-36,99**	**-3,86**	**-15,33**	**-20,14**	**-12,06**
Augmentation des réserves brutes (-)	-17,73	-28,27	-36,53	-2,28	-15,00	-20,04	-12,22
Rachat au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir	0,00	-1,28	-0,46	0,09	-0,08	0,10	0,20
Allocation DTS	0,00	0,00	0,00	-1,67	0,00	0,00	0,00
Position de réserve au FMI					-0,25	-0,21	-0,04
Financement exceptionnel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

المصدر: الكشف الاحصائي لبنك الجزائر المنشور في جوان 2022

الملحق(4): بيانات ميزان المدفوعات في جزائر للفترة 2013-2018

(En Milliards de Dollars)	2 013	2 014	2 015	2 016	2 017	2 018
Solde extérieur courant	**1,15**	**-9,28**	**-27,29**	**-26,55**	**-22,33**	**-16,91**
Balance commerciale	**9,88**	**0,46**	**-18,08**	**-20,13**	**-14,41**	**-7,46**
Exportations, f.o.b.	64,87	60,13	34,57	29,31	34,57	41,11
Hydrocarbures	63,82	58,46	33,08	27,92	33,20	38,90
Autres	1,05	1,67	1,48	1,39	1,37	2,22
Importations, (f.o.b)	-54,99	-59,67	-52,65	-49,44	-48,98	-48,57
Services, hors revenus des facteurs nets	**-7,00**	**-8,15**	**-7,53**	**-7,33**	**-8,03**	**-8,26**
Crédits	3,78	3,56	3,48	3,43	3,11	3,27
Débits	-10,78	-11,70	-11,00	-10,76	-11,15	-11,52
Revenu des facteurs, net	**-4,52**	**-4,81**	**-4,45**	**-1,92**	**-2,83**	**-4,60**
Crédits	3,55	3,23	2,19	2,09	2,03	1,15
Débits	-8,07	-8,04	-6,65	-4,01	-4,86	-5,75
Paiement des intérêts	-0,07	-0,04	-0,12	-0,03	-0,04	-0,04
Autres	-8,00	-7,99	-6,52	-3,97	-4,83	-5,70
dont : parts associés. Sonatrach.	-5,91	-5,26	-3,72	-2,91	-3,22	-3,75
Transfert, net	**2,79**	**3,22**	**2,77**	**2,82**	**2,95**	**3,39**
Solde du compte capital et opérations financières	**-1,02**	**3,40**	**-0,24**	**0,52**	**0,57**	**1,09**
Compte de capital	0,000	-0,003	0,000	0,001	0,001	0,00
Investissements directs, nets	1,97	1,53	-0,69	1,59	1,26	0,62
Capitaux officiels, nets	-0,38	0,52	-0,46	0,98	-0,07	0,15
Autres postes financiers (net)	-2,600	1,357	0,905	-2,048	-0,627	0,32
dont: Solde monnaie fiduciaire	0,331	-0,028	-0,482	-0,696	-0,182	0,08
dont:Solde créances	-1,542	1,745	1,425	-1,297	-0,654	0,21
dont:Swap or	-0,663					
dont: allocations en DTS						
dont:erreurs et omissions	-0,726	-0,361	-0,039	-0,055	0,209	0,04
Solde global	**0,13**	**-5,88**	**-27,54**	**-26,03**	**-21,76**	**-15,82**
Financement	**-0,13**	**5,88**	**27,54**	**26,03**	**21,76**	**15,82**
Augmentation des réserves brutes (-)	-0,24	5,56	27,24	25,56	21,81	15,85
Rachat au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances	0,17	0,35	0,19	0,19	-0,03	0,04
Allocation DTS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Position de réserve au FMI	-0,06	-0,02	0,10	0,29	-0,01	-0,07

المصدر: الكشف الاحصائي لبنك الجزائر المنشور في جوان 2022

الملحق(5): بيانات ميزان المدفوعات في جزائر للفترة 2019-2020

(En Milliards de Dollars)	2 019	2020*
Solde extérieur courant	**-16,96**	**-18,71**
Balance commerciale	-9,32	-13,62
Exportations, f.o.b.	35,31	21,93
Hydrocarbures	33,24	20,02
Autres	2,07	1,91
Importations, (f.o.b)	**-44,63**	**-35,55**
Services, hors revenus des facteurs nets	-6,39	-4,36
Crédits	**3,24**	**2,99**
Débits	-9,63	-7,35
Revenu des facteurs, net	-4,25	-2,98
Crédits	1,04	0,85
Débits	-5,29	-3,83
Paiement des intérêts	-0,07	-0,04
Autres	-5,22	-3,79
dont : parts associés. Sonatrach.	-3,14	-2,01
Transfert, net	**3,01**	**2,26**
Solde du compte capital et opérations financières	**0,03**	**2,34**
Compte de capital	-0,00	-0,04
Investissements directs, nets	1,35	1,11
Capitaux officiels, nets	-0,07	-0,27
Autres postes financiers (net)	-1,25	1,55
dont: Solde monnaie fiduciaire	-1	-0
dont:Solde créances	-1,48	0,89
dont:Swap or	1,11	0,73
dont: allocations en DTS		
dont:erreurs et omissions	-0,06	-0,03
Solde global	**-16,93**	**-16,37**
Financement	16,93	16,37
Augmentation des réserves brutes (-)	17,03	16,46
Rachat au FMI		
Autres créances	0	0
Allocation DTS		
Position de réserve au FMI	-0,20	-0,15

المصدر: الكشف الاحصائي لبنك الجزائر المنشور في جوان 2022